

منشور اتفاقيات رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠

تعيد التذكير بما ورد بمنشور الاتفاقيات رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٦ والمعلن به التعليمات الوارد بكتاب السيد/ مستشار وزير التجارة حينذاك المؤرخ ٢٠١٦/٥/٨ بشأن مراعاة الآتي :-

أولاً: بالنسبة لشهادة الحركة EUR 1, EUR-MED

يقتصر إصدار الشهادة على الدول الأعضاء في الاتفاقيات التي تطبق قواعد المنشأ الأوروبية ومتوسطة (اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية - الاتفاقية المصرية التركية - الأفتا - اتفاقية أغادير) و عليه فلا يجب أن تحتوي شهادة الحركة على منشأ أجنبي من خارج تلك الدول .

ثانياً: بالنسبة لإعلان الفاتورة

- لا يستخدم بيان الفاتورة كمستند إثبات منشأ في إطار الاتفاقيات المشار إليها بعالیه إلا بالنسبة للرسائل ذات منشأ أحدي دول الاتفاقية أو أحدي الدول المشار إليها في المادتين ٤,٣ من قواعد المنشأ الأوروبية ومتوسطة و المبرم معها اتفاقيات تجارة حرة .
- في حالة وجود بيان فاتورة EUR 1, EUR-MED على فاتورة تحتوي على منشأ مختلفة (منها أصناف ذات منشأ أحدي الدول الأعضاء في الاتفاقيات المشار إليها بعالیه بالإضافة إلى أصناف ذات منشأ من خارج دول الاتفاقية) يقبل بيان الفاتورة للأصناف ذات منشأ الاتفاقيات الموضحة بعالیه ، و تقدم شهادة منشأ للأصناف ذات المنشأ الأجنبي بشروط أحكام " اللائحة الاستيرادية " الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٧٧٠) لسنة ٢٠٠٥ .

تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

مدير عام

الاتفاقيات والتعاون الدولي

٣/١١
سامي عبد الوهاب "

١٠٥٥
٢٠٢٠/٣/١١

السيد/ مستشار